وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
الإسكوا في الإعلام
ESCWA in the News
(18 آذار/ مارس 2019)

الإسكوا

- **فلسطين الان المالكي: تقرير "الإسكوا" وثيقة أممية تثبت سياسة "اسرائيل" العنصرية (الشرق تايمز)**

- **تعيين البحرينية خولة مطر نائبة للمبعوث الدولي إلى سوريا(وكالة تونس أفريقيا للأنباء)**
- **أمين عام الأمم المتحدة يعين خولة مطر نائبة المبعوث الخاص لسوريا (الوطن)**

- **الإسكوا تنظم عددا من الفعاليات في نيويورك حول وضع المرأة (المشهد العربي)**
- **الاردن يشارك في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك (خبر صح)**
- **الأردن يشارك في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك (الغد)**
- **كلودين عون روكز: هذا هو التحدّي الأكبر! (MTV)**
- **عون روكز خلال لقاء عن المرأة في الاردن: الهيئة الوطنية ارادت ان تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح (لبنان 24)**
- **عون روكز في الامم المتحدة : الهيئة الوطنية ارادت ان تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح (الوكالة الوطنية للإعلام)**

- **"التقدمي": مؤتمر لبناء مقاربة علمية وطنية لملف النازحين (المركزية)**

- **مقابلة أديب نعمة ضمن برنامج أحلى صباح عبر شاشة تلفزيون لبنان (أحلى صباح)**

- **بالأرقام: 72% من حاملي الدكتوراه إناث.. وفرق المداخيل بين الرجل والمرأة "صادم!"(لبنان 24)**
- **«دورك ن» لـ«التنقيب» عن الباحثات (الأخبار)**
- **داوود في اطلاق المرصد الوطني للمرأة في الأبحاث: مشروع لتعزيز إسهام المرأة علما وبحثا ومعرفة (الوكالة الوطنية للإعلام)**

- **ورشة عمل عن استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية (المدينة الإخبارية)**
- **أخبار الأردن : ورشة عمل عن استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية (أخبار أون لاين)**

فلسطين الان المالكي: تقرير "الإسكوا" وثيقة أممية تثبت سياسة "اسرائيل" العنصرية

الشرق تايمز

17 آذار/ مارس 2019

رام الله /سوا/ أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أهمية اعتماد تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كوثيقة رسمية، إذ أكد مضمونه أن اسرائيل ماضية في فرض نظام الفصل العنصري "الابارتهايد" على الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال المالكي في حديث لبرنامج "حال السياسة" الذي يبث عبر تلفزيون فلسطين وفضائية عودة: "إن إصدار "الإسكوا" هذا التقرير، يستدعي اعتباره كوثيقة رسمية"، مضيفاً "أن التقرير يمنح الحقائق والمعلومات الصبغة القانونية الرسمية ويعتبر الأول من نوعه، الذي يصدر عن منظمة تابعة للأمم المتحدة".

ورأى المالكي مواقف بعض الدول السلبية وانتقادها للتقرير ورفضه، بمثابة محاولة من قبل اليمين الفاشي في "اسرائيل" استغلال أي قضية واستثمارها بطريقة سلبية ضد الشعب الفلسطيني.

وأعرب وزير الخارجية عن استغرابه من تصريحات الناطق باسم الأمم المتحدة، الذي قال "إن التقرير لا يعكس وجهة نظر الأمين العام"، مطالبا الأمين العام باعتباره موظفا في الأمم المتحدة، التعامل مع التقرير بمسؤولية كاملة وشفافية عالية"، مضيفاً:" وجهة نظره الخاصة يجب أن تختفي أمام الحقائق التي تجمعها تقارير الأمم المتحدة".

وحذر المالكي، من خطورة اعتماد الأمم المتحدة آلية لوقف أية حقائق تزعج اسرائيل، وقال: "هذه قضية لا يجب السكوت عنها"، مشدداً على ضرورة التحرك وتوجيه رسائل واضحة وقوية من قبل كل الدول الاعضاء للأمين العام الجديد، تؤكد دوره في التعبير عن رغبات ومواقف كل الدول، وليس دولة واحدة.

واعتبر المالكي تناقض الأمين العام مع وكيلته ريما خلف، أمراً مقلقاً في إطار العمل الاداري والمهني داخل الامم المتحدة، لافتاً أنه يختلف معها فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني بالذات، وبتصريحها حول وجود نظام فصل عنصري اسرائيلي داخل الاراضي الفلسطينية.

وأكد المالكي، أن الحراك الفلسطيني على الساحة الدولية، حيال هذه المسألة متعلق بكيفية تطور الأوضاع في أروقة الأمم المتحدة في المرحلة المقبلة، من حيث اعتباره وثيقة رسمة أم لا؟ وفيما اذا تم سحبه أو التدخل بمضمونه، ولفت إلى استشارة جهات قانونية حول كيفية الاستفادة من التقرير قانونيا، وكذلك حال أقدمت الأمم المتحدة على منع التقرير.

وأضاف:" نحن نحضر لكل الاجراءات ذات الطابع القانوني، التي يمكن استثمارها في اعتماد التقرير وثيقة رسمية، وندعو الامم المتحدة للتعامل معه بشفافية ومصداقية".

وأشار المالكي إلى أن الجانب الفلسطيني سيقوم بتوزيع التقرير على أوسع نطاق، عبر سفاراتها في كل الدول، وتوزيعه على كل صانعي القرار في الدول المعتمدين لديها، للتعرف على مضمونه وما يحتويه من حقائق تعكس اتهامات واضحة بما تقوم به إسرائيل.

ولفت إلى حث البعثات الفلسطينية المختلفة القيام بنشاطات متعلقة بالتقرير سواء محاضرات أم ندوات ومؤتمرات للترويج له وتوزيعه والعمل على نشره على أوسع نطاق ممكن.

تعيين البحرينية خولة مطر نائبة للمبعوث الدولي إلى سوريا

وكالة تونس أفريقيا للأنباء

14 آذار/ مارس 2019

نيويورك (الأمم المتحدة) 14 مارس (وات) - أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تعيين خولة مطر (البحرين) نائبة لمبعوثه الخاص لسوريا خلفا للمصري لرمزي عز الدين رمزي.وذكر بيان صادر عن المتحدث باسم الأمين العام أن خولة مطر، الحاصلة على شهادة...

أمين عام الأمم المتحدة يعين خولة مطر نائبة المبعوث الخاص لسوريا

الوطن

14 آذار/ مارس 2019

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الخمس، عن تعيين البحرينية خولة مطر نائبة المبعوث الخاص لسوريا.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة، من جديد امتنانه لرمزي عز الدين رمزي من مصر على جهوده في البحث عن السلام في سوريا.

يذكر أن مطر لديها معرفة عميقة بالمنطقة، والصراع السوري، ومنظومة الأمم المتحدة. وتشمل خبرتها مهام سابقة كنائب لرئيس فريق الأمم المتحدة الانتقالي لنظام الانتقال في نيويورك، ونائبة الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" في بيروت، ومديرة مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا في دمشق، والناطق الرسمي باسم مكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا، ومدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة.

يذكر أن مطر كتبت على نطاق واسع ونشرت في السياسة الإقليمية والقضايا ذات الصلة. وتحمل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة دورهام في المملكة المتحدة.

الإسكوا تنظم عددا من الفعاليات في نيويورك حول وضع المرأة

المشهد العربي

14 آذار/ مارس 2019

تنظم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا "الإسكوا" عددا من الفعاليات مع الدول الأعضاء، في نيويورك. يأتي ذلك على هامش أعمال الدورة الـ63 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، حيث تنظم الإسكوا عددا من الفعاليات مع الدول الأعضاء. وفي ندوة حول إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، شدد الأردن وتونس على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين كشرط لتقدم الدول .

الاردن يشارك في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك

خبر صح

13 آذار/ مارس 2019

الاردن يشارك في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك

عمون- عرضت الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الدكتورة سلمى النمس للأولويات التي تبناها الأردن حول المرأة ضمن التقرير الطوعي الأول للأردن لأهداف التنمية المستدامة 2030 والمتمثلة في تعديل ومراجعة التشريعات التمييزية ضد المرأة الأردنية، والمصادقة على الخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والأمن والسلام، ومواجهة التحديات الخاصة في انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، وتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.

وبحسب بيان للجنة أشارت النمس خلال مشاركتها أمس الثلاثاء في أعمال جلسة في نيويورك عقدتها اللجنة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في تونس بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا" على هامش أعمال الدورة 63 للجنة وضع المرأة، الى تبني وتعديل جملة من المواد في قانون العقوبات، فيما ينظر الآن في مجلس الأمة في تعديل عدد من المواد في قانوني العمل والأحوال الشخصية، مؤكدة أهمية دور المجتمع المدني في الضغط باتجاه تحقيق التعديلات التشريعية المطلوبة، بالإضافة إلى دور الداعمين والداعمات لقضية إنصاف المرأة.

كما أشارت إلى مصادقة الحكومة على قرار مجلس الأمن 1325 والخاص بالمرأة والأمن والسلام عام 2017 وتبنيها لآليات لضمان تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة لتنفيذها، وتجري اللجنة حالياً مشاورات واسعة مع المؤسسات الرسمية والأهلية على المستوى الوطني والمحلي في جميع محافظات المملكة لتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة بما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف الخامس.
ويضم الوفد الأردني ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة وعدد من منظمات المجتمع المدني المعنيةبدورها، أكدّت مديرة مركز المرأة في الإسكوا الدكتورة مهريناز العوضي، أن أهداف التنمية المستدامة تمت صياغتها بنهج تشاركي مع العديد من الدول، ما يؤكد التزام العديد من الدول العربية بتحقيق الهدف الخامس المتعلق بتمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، مشيرة إلى دور "الاسكوا" في دعم الآليات الوطنية في الدول العربية من خلال تقديم الدعم الفني بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الهدف الخامس.

الأردن يشارك في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك

الغد

13 آذار/ مارس 2019

عمان– عرضت الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الدكتورة سلمى النمس للأولويات التي تبناها الأردن حول المرأة ضمن التقرير الطوعي الأول للأردن لأهداف التنمية المستدامة 2030 والمتمثلة في تعديل ومراجعة التشريعات التمييزية ضد المرأة الأردنية، والمصادقة على الخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والأمن والسلام، ومواجهة التحديات الخاصة في انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، وتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.

وبحسب بيان للجنة اليوم الأربعاء، أشارت النمس خلال مشاركتها أمس الثلاثاء في أعمال جلسة في نيويورك عقدتها اللجنة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في تونس بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا" على هامش أعمال الدورة 63 للجنة وضع المرأة، الى تبني وتعديل جملة من المواد في قانون العقوبات، فيما ينظر الآن في مجلس الأمة في تعديل عدد من المواد في قانوني العمل والأحوال الشخصية، مؤكدة أهمية دور المجتمع المدني في الضغط باتجاه تحقيق التعديلات التشريعية المطلوبة، بالإضافة إلى دور الداعمين والداعمات لقضية إنصاف المرأة.

كما أشارت إلى مصادقة الحكومة على قرار مجلس الأمن 1325 والخاص بالمرأة والأمن والسلام عام 2017 وتبنيها لآليات لضمان تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة لتنفيذها، وتجري اللجنة حالياً مشاورات واسعة مع المؤسسات الرسمية والأهلية على المستوى الوطني والمحلي في جميع محافظات المملكة لتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة بما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف الخامس.

ويضم الوفد الأردني ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة وعدد من منظمات المجتمع المدني المعنيةبدورها، أكدّت مديرة مركز المرأة في الإسكوا الدكتورة مهريناز العوضي، أن أهداف التنمية المستدامة تمت صياغتها بنهج تشاركي مع العديد من الدول، ما يؤكد التزام العديد من الدول العربية بتحقيق الهدف الخامس المتعلق بتمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، مشيرة إلى دور "الاسكوا" في دعم الآليات الوطنية في الدول العربية من خلال تقديم الدعم الفني بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الهدف الخامس.

–(بترا)

كلودين عون روكز: هذا هو التحدّي الأكبر!

MTV

13 آذار/ مارس 2019

نظمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ممثلة بالسيدة كلودين عون روكز، رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية ورئيسة الهيئة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لقاء جانبيا على هامش الدورة 63 للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة، بعنوان "خطط العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية: تجربة لبنان والأردن".

شارك في اللقاء كل من السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، الدكتورة سلمى النمس، الامينة العامة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، الشيخة حصة بنت خليفة أل ثاني، المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية، السفيرة مارا مارياكي المستشارة الرئيسية لشؤون النوع الإجتماعي ولتنفيذ القرار 1325 حول المرأة في خدمات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ندى دروزه، رئيسة قسم العدالة بين الجنسين في مركز المرأة في الإسكوا، بيافي كانيستو رئيسة وحدة السلام والأمن في المركز الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وقدمت ميرين معلوف أبي شاكر، رئيسة اللجنة التوجيهية لتطوير خطة العمل الوطنية للقرار 1325 في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عرضا مفصلا عن الخطة، وأدارت الحوار مارتين نجم كتيلي، عضو المكتب التنفيذي في الهيئة.

افتتحت اللقاء عون روكز فقالت: "إنه لشرف عظيم أن أقف أمامكم اليوم في هذا الحدث المميز الذي تنظمه لجنة وضع المرأة لمشاركتكم بانجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والتحديات التي واجهتها عند تطوير خطة العمل الوطنية الأولى للمرأة والسلام والأمن. لقد ائتمنتني رئاسة مجلس الوزراء على مهمة صياغة خطة عمل وطنية تهدف إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 1325، ورحبت الهيئة بهذه المهمة بلا تردد. فقد أدركت أن خطة العمل الوطنية الأولى ستشكل خطوة هامة نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وإرساء السلام الدائم في بلادنا".

اضافت: "كان مسار الهيئة في تطوير الخطة وبلورتها مثمرا من حيث الدروس المكتسبة والأهداف المحرزة، ونحن مسرورون بالفرصة التي اتيحت لنا لمشارككم خبرتنا في هذا المجال. ومن المؤكد أن كل خطة عمل وطنية ناجحة، تطبَّق بزخم، هي خطة تتعاون في صياغتها ووضعها كل مكونات المجتمع والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. عندما اخترنا تبني مقاربة شاملة مبنية على المشاركة لصياغة خطة العمل الوطنية 1325، كنا نعلم أننا بدأنا مرحلة تحد طويلة. ومع ذلك، لم نتردد وبذلنا كافة الجهود وخصصنا كل الوقت لنصل إلى الهدف المنشود. وبالتالي، ترأست الهيئة اللجنة التوجيهية المسؤولة عن صياغة القرار 1325 والتي تضم ممثلين حكوميين وممثلين من المجتمع المدني، بالإضافة إلى مؤسسات غير حكومية. وقد تبنت مقاربة شاملة من خلال عقد دورات استشارية متعددة بحضور عدد من المعنيين على المستوى الوطني".

وتابعت: "لن أدخل في تفاصيل هذا الموضوع بما أن زميلتي السيدة ميرين أبي شاكر، رئيسة اللجنة التوجيهية للقرار 1325، ستطلعكم على كل الجوانب العملية التي تتبناها الهيئة لتطوير خطة العمل الوطنية. ولكنني أود أن أسلط الضوء على أهمية مشاركة كل عناصر المجتمع في صياغة خطة العمل الوطنية، فعندما نكون نحن اي المجتمع ككل من وضع هذه الخطة، نشعر بالمسؤولية تجاه تطبيقها. لذا، ستتركز مداخلتي اليوم على مختلف التحديات التي واجهتها الهيئة خلال سعيها إلى إنجاز المهمة التي أوصيت بها على أكمل وجه".

واعتبرت أن "التحدي الأول كان، ولا يزال، نشر الوعي عن أهمية قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة 1325. وقالت: "عندما بدأنا العمل على تطوير خطة العمل الوطنية، مع الأسف اتضح لنا أن قلة من الوزارات والمديريات وعناصر المجتمع المدني على يقين بالقرار ومحتوياته وأهدافه".

وقالت: "كان دعم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء أساسيا للمضي قدما بمهمتنا. إلا أننا احتجنا إلى توسيع مجال الدعم السياسي الذي نتلقاه لندعم هذا القرار كل يوم ولنخلق بيئة مؤاتية لتنفيذه. وسيشكل نشر الوعي عن القرار 1325 دائما إحدى أولويات الهيئة. ولكن هذه المرة، لن يتوقف نشر الوعي عند مندوبي المؤسسات الحكومية وممثلي المجتمع المدني، بل سيطال مجموعة أكبر، أي سيطال النساء والرجال والأولاد، لكي يخضع كل طرف مسؤول عن تنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 للمساءلة أمام الرأي العام".

اضافت: "أما التحدي الثاني الذي واجهته الهيئة فكان رسم خطة تلبي كل التطلعات المشتركة بين المعنيين الحكوميين وغير الحكوميين. الجميع يحلم بمجتمع يكرس المساواة بين الجنسين، حيث يتمتع الرجال والنساء الحقوق عينها. الجميع يحلم بمجتمع ينظم فيه القانون المدني الأحوال الشخصية ويسهل وصول النساء إلى كل الموارد والفرص. ولكن من أجل تحقيق هذا الحلم، لا بد من وضع أساساته وتمهيد الطريق نحو هذا الهدف النهائي. وهذا يعني أنه بهدف الاستفادة من الحافز السياسي القائم للمصادقة على خطة عمل وطنية مبنية على القرار 1325 للمرة الأولى في لبنان، كنا بحاجة إلى توافق بين كل المعنيين على أولويات يمكن تحقيقها ولا تتداخل مع السياسة، وأنشطة يمكن دمجها إلى خطة العمل الوطنية الأولى. من خلال ذلك، وضعنا الأسس لخطط عمل وطنية طموحة أخرى مبنية على القرار 1325. تمتد هذه الخطة على أربعة أعوام. وكل الخطط التي ستليها ستقربنا أكثر فأكثر من تحقيق هدفنا الواضح بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وبإرساء السلام الدائم".

واردفت: "التحدي الثالث والأخير الذي سأذكره اليوم يصب في خانة موضوع مقلق آخر، فهو يتعلق بالجانب المالي لخطة العمل الوطنية المبنية على القرار 1325. لقد أثبتت الخبرات الماضية أن تصميم الحكومات السياسي أساس في تنفيذ أي خطة عمل وطنية، ولكنه غير كاف في غياب أحكام مالية ذات صلة. ستكافح الحكومات وتفشل في نهاية المطاف في الوفاء بتعهداتها إذا لم تؤمن الموارد المالية المطلوبة. وأرادت الهيئة أن تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح لأن مهمتنا لا تتوقف عند تطوير خطة العمل الوطنية ورسمها، بل تمتد إلى التأكد من أنه سيتم تنفيذ الخطة بنجاح في المستقبل القريب. ولهذا السبب أجرينا تقييما لخطة العمل الوطنية 1325 وعملنا على إيجاد طرق لتأمين التمويل المطلوب لتنفيذها. وسيساعد تقدير موازنة خطة العمل الوطنية الحكومةَ اللبنانية على رسم صورة شاملة لالتزاماتها المالية المتوقعة، وسيشجع الأسرة الدولية على تمويل الأنشطة التي تصب في خانة عملياتها أو في إطار خطتها الاستراتيجية لمساعدة لبنان".

واشارت الى ان "التحدي الأكبر اليوم هو التأكد من أن الحكومة اللبنانية ستقر خطة العمل الوطنية 1325 من دون تأخير أو أي تغيير لمحتوياتها. نعقد آمالا كبيرة، لا سيما أننا رأينا عزيمة صلبة والتزاما من كل المشاركين للمضي قدما بخطة العمل. وقد انعكست هذه العزيمة في سعي بعض الهيئات الحكومية إلى تنفيذ بعض الأنشطة المرتبطة بطبيعة عملها حتى قبل إقرار خطة العمل".

وختمت: "اختتم كلمتي بتوجيه أخلص عبارات الشكر لجامعة الدول العربية الممثلة اليوم بالأمين العام المساعد ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في الجامعة الدكتوره هيفاء أبو غزالة لكل الجهود المبذولة لدعم تبني خطة العمل الوطنية بهدف تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام في العالم العربي. كما أنني أشكر منظمات الأمم المتحدة كافة، لا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاسكوا، للمساعدة القيمة والمتواصلة التي قدمتها لدعم لبنان في تطوير خطة العمل الوطنية الأولى للقرار 1325. وأخيرا وليس آخرا، أشكر السيدة سلمى النمس، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لأنها شاركتنا خبرة الأردن في تنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 التي سنستفيد منها حتما على مستويات عدة".

عون روكز خلال لقاء عن المرأة في الاردن: الهيئة الوطنية ارادت ان تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح

لبنان 24

13 آذار/ مارس 2019

نظمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ممثلة بالسيدة كلودين عون روكز، رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية ورئيسة الهيئة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لقاء جانبيا على هامش الدورة 63 للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة، بعنوان "خطط العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية: تجربة لبنان والأردن."

شارك في اللقاء كل من السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، الدكتورة سلمى النمس، الامينة العامة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني، المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية، السفيرة مارا مارياكي المستشارة الرئيسية لشؤون النوع الإجتماعي ولتنفيذ القرار 1325 حول المرأة في خدمات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ندى دروزه، رئيسة قسم العدالة بين الجنسين في مركز المرأة في الإسكوا، بيافي كانيستو رئيسة وحدة السلام والأمن في المركز الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وقدمت ميرين معلوف أبي شاكر، رئيسة اللجنة التوجيهية لتطوير خطة العمل الوطنية للقرار 1325 في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عرضا مفصلا عن الخطة، وأدارت الحوار مارتين نجم كتيلي، عضو المكتب التنفيذي في الهيئة.

افتتحت اللقاء عون روكز فقالت:" إنه لشرف عظيم أن أقف أمامكم اليوم في هذا الحدث المميز الذي تنظمه لجنة وضع المرأة لمشاركتكم بانجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والتحديات التي واجهتها عند تطوير خطة العمل الوطنية الأولى للمرأة والسلام والأمن. لقد ائتمنتني رئاسة مجلس الوزراء على مهمة صياغة خطة عمل وطنية تهدف إلى تطبيق قرار مجلس الأمن1325 ، ورحبت الهيئة بهذه المهمة بلا تردد. فقد أدركت أن خطة العمل الوطنية الأولى ستشكل خطوة هامة نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وإرساء السلام الدائم في بلادنا."

اضافت: "كان مسار الهيئة في تطوير الخطة وبلورتها مثمرا من حيث الدروس المكتسبة والأهداف المحرزة، ونحن مسرورون بالفرصة التي اتيحت لنا لمشارككم خبرتنا في هذا المجال. ومن المؤكد أن كل خطة عمل وطنية ناجحة، تطبَّق بزخم، هي خطة تتعاون في صياغتها ووضعها كل مكونات المجتمع والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. عندما اخترنا تبني مقاربة شاملة مبنية على المشاركة لصياغة خطة العمل الوطنية 1325، كنا نعلم أننا بدأنا مرحلة تحد طويلة. ومع ذلك، لم نتردد وبذلنا كافة الجهود وخصصنا كل الوقت لنصل إلى الهدف المنشود. وبالتالي، ترأست الهيئة اللجنة التوجيهية المسؤولة عن صياغة القرار 1325 والتي تضم ممثلين حكوميين وممثلين من المجتمع المدني، بالإضافة إلى مؤسسات غير حكومية. وقد تبنت مقاربة شاملة من خلال عقد دورات استشارية متعددة بحضور عدد من المعنيين على المستوى الوطني."

وتابعت: "لن أدخل في تفاصيل هذا الموضوع بمأن زميلتي السيدة ميرين أبي شاكر، رئيسة اللجنة التوجيهية للقرار 1325، ستطلعكم على كل الجوانب العملية التي تتبناها الهيئة لتطوير خطة العمل الوطنية. ولكنني أود أن أسلط الضوء على أهمية مشاركة كل عناصر المجتمع في صياغة خطة العمل الوطنية، فعندما نكون نحن اي المجتمع ككل من وضع هذه الخطة، نشعر بالمسؤولية تجاه تطبيقها. لذا، ستتركز مداخلتي اليوم على مختلف التحديات التي واجهتها الهيئة خلال سعيها إلى إنجاز المهمة التي أوصيت بها على أكمل وجه."

واعتبرت أن "التحدي الأول كان، ولا يزال، نشر الوعي عن أهمية قرار مجلس الأمنفي الأمم المتحدة .1325 وقالت: "عندما بدأنا العمل على تطوير خطة العمل الوطنية، مع الأسف اتضح لنا أن قلة من الوزارات والمديريات وعناصر المجتمع المدني على يقين بالقرار ومحتوياته وأهدافه."

وقالت: "كان دعم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء أساسيا للمضي قدما بمهمتنا. إلا أننا احتجنا إلى توسيع مجال الدعم السياسي الذي نتلقاه لندعم هذا القرار كل يوم ولنخلق بيئة مؤاتية لتنفيذه. وسيشكل نشر الوعي عن القرار 1325 دائما إحدى أولويات الهيئة. ولكن هذه المرة، لن يتوقف نشر الوعي عند مندوبي المؤسسات الحكومية وممثلي المجتمع المدني، بل سيطال مجموعة أكبر، أي سيطال النساء والرجال والأولاد، لكي يخضع كل طرف مسؤول عن تنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 للمساءلة أمام الرأي العام."

اضافت: "أما التحدي الثاني الذي واجهته الهيئة فكان رسم خطة تلبي كل التطلعات المشتركة بين المعنيين الحكوميين وغير الحكوميين. الجميع يحلم بمجتمع يكرس المساواة بين الجنسين، حيث يتمتع الرجال والنساء الحقوق عينها. الجميع يحلم بمجتمع ينظم فيه القانون المدني الأحوال الشخصية ويسهل وصول النساء إلى كل الموارد والفرص. ولكن من أجل تحقيق هذا الحلم، لا بد من وضع أساساته وتمهيد الطريق نحو هذا الهدف النهائي. وهذا يعني أنه بهدف الاستفادة من الحافز السياسي القائم للمصادقة على خطة عمل وطنية مبنية على القرار 1325 للمرة الأولى في لبنان، كنا بحاجة إلى توافق بين كل المعنيين على أولويات يمكن تحقيقها ولا تتداخل مع السياسة، وأنشطة يمكن دمجها إلى خطة العمل الوطنية الأولى. من خلال ذلك، وضعنا الأسس لخطط عمل وطنية طموحة أخرى مبنية على القرار 1325. تمتد هذه الخطة على أربعة أعوام. وكل الخطط التي ستليها ستقربنا أكثر فأكثر من تحقيق هدفنا الواضح بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وبإرساء السلام الدائم."

واردفت: "التحدي الثالث والأخير الذي سأذكره اليوم يصب في خانة موضوع مقلق آخر، فهو يتعلق بالجانب المالي لخطة العمل الوطنية المبنية على القرار 1325. لقد أثبتت الخبرات الماضية أن تصميم الحكومات السياسي أساس في تنفيذ أي خطة عمل وطنية، ولكنه غير كاف في غياب أحكام مالية ذات صلة. ستكافح الحكومات وتفشل في نهاية المطاف في الوفاء بتعهداتها إذا لم تؤمن الموارد المالية المطلوبة. وأرادت الهيئة أن تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح لأن مهمتنا لا تتوقف عند تطوير خطة العمل الوطنية ورسمها، بل تمتد إلى التأكد من أنه سيتم تنفيذ الخطة بنجاح في المستقبل القريب. ولهذا السبب أجرينا تقييما لخطة العمل الوطنية 1325 وعملنا على إيجاد طرق لتأمين التمويل المطلوب لتنفيذها. وسيساعد تقدير موازنة خطة العمل الوطنية الحكومةَ اللبنانية على رسم صورة شاملة لالتزاماتها المالية المتوقعة، وسيشجع الأسرة الدولية على تمويل الأنشطة التي تصب في خانة عملياتها أو في إطار خطتها الاستراتيجية لمساعدة لبنان."

واشارت الى ان "التحدي الأكبر اليوم هو التأكد من أن الحكومة اللبنانية ستقر خطة العمل الوطنية 1325 من دون تأخير أو أي تغيير لمحتوياتها. نعقد آمالا كبيرة، لا سيما أننا رأينا عزيمة صلبة والتزاما من كل المشاركين للمضي قدما بخطة العمل. وقد انعكست هذه العزيمة في سعي بعض الهيئات الحكومية إلى تنفيذ بعض الأنشطة المرتبطة بطبيعة عملها حتى قبل إقرار خطة العمل."

وختمت:"اختتم كلمتي بتوجيه أخلص عبارات الشكر لجامعة الدول العربية الممثلة اليوم بالأمين العام المساعد ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في الجامعة الدكتوره هيفاء أبو غزالة لكل الجهود المبذولة لدعم تبني خطة العمل الوطنية بهدف تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام في العالم العربي. كما أنني أشكر منظمات الأمم المتحدة كافة، لا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاسكوا، للمساعدة القيمة والمتواصلة التي قدمتها لدعم لبنان في تطوير خطة العمل الوطنية الأولى للقرار 1325.
وأخيرا وليس آخرا، أشكر السيدة سلمى النمس، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لأنها شاركتنا خبرة الأردن في تنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 التي سنستفيد منها حتما على مستويات عدة."

عون روكز في الامم المتحدة : الهيئة الوطنية ارادت ان تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح

الوكالة الوطنية للإعلام

13 آذار/ مارس 2019

وطنية - نظمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ممثلة بالسيدة كلودين عون روكز، رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية ورئيسة الهيئة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لقاء جانبيا على هامش الدورة 63 للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة، بعنوان "خطط العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية: تجربة لبنان والأردن."

شارك في اللقاء كل من السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، الدكتورة سلمى النمس، الامينة العامة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني، المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية، السفيرة مارا مارياكي المستشارة الرئيسية لشؤون النوع الإجتماعي ولتنفيذ القرار 1325 حول المرأة في خدمات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ندى دروزه، رئيسة قسم العدالة بين الجنسين في مركز المرأة في الإسكوا، بيافي كانيستو رئيسة وحدة السلام والأمن في المركز الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقدمت ميرين معلوف أبي شاكر، رئيسة اللجنة التوجيهية لتطوير خطة العمل الوطنية للقرار 1325 في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عرضا مفصلا عن الخطة، وأدارت الحوار مارتين نجم كتيلي، عضو المكتب التنفيذي في الهيئة.

عون روكز
افتتحت اللقاء عون روكز فقالت:" إنه لشرف عظيم أن أقف أمامكم اليوم في هذا الحدث المميز الذي تنظمه لجنة وضع المرأة لمشاركتكم بانجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والتحديات التي واجهتها عند تطوير خطة العمل الوطنية الأولى للمرأة والسلام والأمن. لقد ائتمنتني رئاسة مجلس الوزراء على مهمة صياغة خطة عمل وطنية تهدف إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 1325، ورحبت الهيئة بهذه المهمة بلا تردد. فقد أدركت أن خطة العمل الوطنية الأولى ستشكل خطوة هامة نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وإرساء السلام الدائم في بلادنا."

اضافت: "كان مسار الهيئة في تطوير الخطة وبلورتها مثمرا من حيث الدروس المكتسبة والأهداف المحرزة، ونحن مسرورون بالفرصة التي اتيحت لنا لمشارككم خبرتنا في هذا المجال. ومن المؤكد أن كل خطة عمل وطنية ناجحة، تطبَّق بزخم، هي خطة تتعاون في صياغتها ووضعها كل مكونات المجتمع والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. عندما اخترنا تبني مقاربة شاملة مبنية على المشاركة لصياغة خطة العمل الوطنية 1325، كنا نعلم أننا بدأنا مرحلة تحد طويلة. ومع ذلك، لم نتردد وبذلنا كافة الجهود وخصصنا كل الوقت لنصل إلى الهدف المنشود. وبالتالي، ترأست الهيئة اللجنة التوجيهية المسؤولة عن صياغة القرار 1325 والتي تضم ممثلين حكوميين وممثلين من المجتمع المدني، بالإضافة إلى مؤسسات غير حكومية. وقد تبنت مقاربة شاملة من خلال عقد دورات استشارية متعددة بحضور عدد من المعنيين على المستوى الوطني."

وتابعت: "لن أدخل في تفاصيل هذا الموضوع بمأن زميلتي السيدة ميرين أبي شاكر، رئيسة اللجنة التوجيهية للقرار 1325، ستطلعكم على كل الجوانب العملية التي تتبناها الهيئة لتطوير خطة العمل الوطنية. ولكنني أود أن أسلط الضوء على أهمية مشاركة كل عناصر المجتمع في صياغة خطة العمل الوطنية، فعندما نكون نحن اي المجتمع ككل من وضع هذه الخطة، نشعر بالمسؤولية تجاه تطبيقها. لذا، ستتركز مداخلتي اليوم على مختلف التحديات التي واجهتها الهيئة خلال سعيها إلى إنجاز المهمة التي أوصيت بها على أكمل وجه."

واعتبرت أن "التحدي الأول كان، ولا يزال، نشر الوعي عن أهمية قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة 1325. وقالت: "عندما بدأنا العمل على تطوير خطة العمل الوطنية، مع الأسف اتضح لنا أن قلة من الوزارات والمديريات وعناصر المجتمع المدني على يقين بالقرار ومحتوياته وأهدافه."
وقالت: "كان دعم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء أساسيا للمضي قدما بمهمتنا. إلا أننا احتجنا إلى توسيع مجال الدعم السياسي الذي نتلقاه لندعم هذا القرار كل يوم ولنخلق بيئة مؤاتية لتنفيذه. وسيشكل نشر الوعي عن القرار 1325 دائما إحدى أولويات الهيئة. ولكن هذه المرة، لن يتوقف نشر الوعي عند مندوبي المؤسسات الحكومية وممثلي المجتمع المدني، بل سيطال مجموعة أكبر، أي سيطال النساء والرجال والأولاد، لكي يخضع كل طرف مسؤول عن تنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 للمساءلة أمام الرأي العام."
اضافت: "أما التحدي الثاني الذي واجهته الهيئة فكان رسم خطة تلبي كل التطلعات المشتركة بين المعنيين الحكوميين وغير الحكوميين. الجميع يحلم بمجتمع يكرس المساواة بين الجنسين، حيث يتمتع الرجال والنساء الحقوق عينها. الجميع يحلم بمجتمع ينظم فيه القانون المدني الأحوال الشخصية ويسهل وصول النساء إلى كل الموارد والفرص. ولكن من أجل تحقيق هذا الحلم، لا بد من وضع أساساته وتمهيد الطريق نحو هذا الهدف النهائي. وهذا يعني أنه بهدف الاستفادة من الحافز السياسي القائم للمصادقة على خطة عمل وطنية مبنية على القرار 1325 للمرة الأولى في لبنان، كنا بحاجة إلى توافق بين كل المعنيين على أولويات يمكن تحقيقها ولا تتداخل مع السياسة، وأنشطة يمكن دمجها إلى خطة العمل الوطنية الأولى. من خلال ذلك، وضعنا الأسس لخطط عمل وطنية طموحة أخرى مبنية على القرار 1325. تمتد هذه الخطة على أربعة أعوام. وكل الخطط التي ستليها ستقربنا أكثر فأكثر من تحقيق هدفنا الواضح بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وبإرساء السلام الدائم."

واردفت: "التحدي الثالث والأخير الذي سأذكره اليوم يصب في خانة موضوع مقلق آخر، فهو يتعلق بالجانب المالي لخطة العمل الوطنية المبنية على القرار 1325. لقد أثبتت الخبرات الماضية أن تصميم الحكومات السياسي أساس في تنفيذ أي خطة عمل وطنية، ولكنه غير كاف في غياب أحكام مالية ذات صلة. ستكافح الحكومات وتفشل في نهاية المطاف في الوفاء بتعهداتها إذا لم تؤمن الموارد المالية المطلوبة. وأرادت الهيئة أن تعطي خطة العمل الوطنية 1325 كل حظوظ النجاح لأن مهمتنا لا تتوقف عند تطوير خطة العمل الوطنية ورسمها، بل تمتد إلى التأكد من أنه سيتم تنفيذ الخطة بنجاح في المستقبل القريب. ولهذا السبب أجرينا تقييما لخطة العمل الوطنية 1325 وعملنا على إيجاد طرق لتأمين التمويل المطلوب لتنفيذها. وسيساعد تقدير موازنة خطة العمل الوطنية الحكومةَ اللبنانية على رسم صورة شاملة لالتزاماتها المالية المتوقعة، وسيشجع الأسرة الدولية على تمويل الأنشطة التي تصب في خانة عملياتها أو في إطار خطتها الاستراتيجية لمساعدة لبنان."

واشارت الى ان "التحدي الأكبر اليوم هو التأكد من أن الحكومة اللبنانية ستقر خطة العمل الوطنية 1325 من دون تأخير أو أي تغيير لمحتوياتها. نعقد آمالا كبيرة، لا سيما أننا رأينا عزيمة صلبة والتزاما من كل المشاركين للمضي قدما بخطة العمل. وقد انعكست هذه العزيمة في سعي بعض الهيئات الحكومية إلى تنفيذ بعض الأنشطة المرتبطة بطبيعة عملها حتى قبل إقرار خطة العمل."
وختمت:"اختتم كلمتي بتوجيه أخلص عبارات الشكر لجامعة الدول العربية الممثلة اليوم بالأمين العام المساعد ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في الجامعة الدكتوره هيفاء أبو غزالة لكل الجهود المبذولة لدعم تبني خطة العمل الوطنية بهدف تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام في العالم العربي. كما أنني أشكر منظمات الأمم المتحدة كافة، لا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاسكوا، للمساعدة القيمة والمتواصلة التي قدمتها لدعم لبنان في تطوير خطة العمل الوطنية الأولى للقرار 1325.
وأخيرا وليس آخرا، أشكر السيدة سلمى النمس، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لأنها شاركتنا خبرة الأردن في تنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 التي سنستفيد منها حتما على مستويات عدة."

==========ع.غ

"التقدمي": مؤتمر لبناء مقاربة علمية وطنية لملف النازحين

المركزية

13 آذار/ مارس 2019

المركزية - إنطلاقاً من هاجس حماية النازحين الذين هربوا من آلة القتل والدمار وحرصاً على حماية البلد من تداعيات أزمة النزوح والعبء الكبير الذي يتكبده اللبنانيون، يقيم الحزب "التقدمي الاشتراكي"، برعاية رئيسه وليد جنبلاط مؤتمراً بعنوان: "لبنان والنازحون من سوريا الحقوق والهواجس وديبلوماسية العودة"، في التاسعة من صباح 18 الجاري، في فندق "راديسون بلو"- فردان.

هدف المؤتمر مقاربة أزمة النزوح بعقلانية وعملانية بعيداً من استثثار الغرائز السياسية والطائفية والمذهبية، والإفساح في المجال لذوي الإختصاص للإضاءة على الأزمة ومآلاتها، وصياغة إعلان مبادئ لسياسة عامة متكاملة تعرض على الأحزاب السياسية والحكومة والأمم المتحدة والعواصم الدولية المؤثرة.

وسيتوزع المؤتمر على 3 جلسات، بعد جلسة افتتاحية سيكون فيها كلمات لكل من وزير الشؤون الإجتماعية ريشار قيومجيان، وزير التربية والتعليم العالي أكرم شهيب، ممثلة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ميراي جيرار ورئيس الحزب وليد جنبلاط.

أما الجلسة الأولى فستكون تحت عنوان "لبنان والنازحون من سوريا: الحقوق في القانون الدولي ومقتضيات الحماية"، على أن يكون فيها مداخلات لكل من البروفسور في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القّديس يوسف ومديرة مركز الدراسات الحقوقّية للعالم العربيّ (CEDROMA) ماري كلود نجم القبع، الأستاذة المحاضرة في الجامعة الأميركية - مؤسسة ومديرة "سوا" للتنمية والإغاثة" ربى محيسن، وجورج غالي من "ألف لحقوق الإنسان".

الجلسة الثانية ستحمل عنوان: "لبنان والنازحون من سوريا: الضغط الإقتصادي- الإجتماعي: أي آفاق للمعالجة؟"، وستتضمن مداخلات لكل من من الخبير والأستاذ الجامعي خليل جبارة، الخبير والأستاذ الجامعي أنطوان حداد وأديب نعمة من الإسكوا.

وفي الجلسة الثالثة التي ستكون بعنوان: "لبنان والنازحون من سوريا: الهواجس السيادية وديبلوماسية العودة"، سيتحدث فيه كل من مدير الأبحاث في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشون الدولية في الجامعة الأميركية ناصر ياسين والخبير في السياسات العامة واللاجئين زياد الصائغ.

وتعلن التوصيات في الجلسة الختامية.

مقابلة أديب نعمة ضمن برنامج أحلى صباح عبر شاشة تلفزيون لبنان

أحلى صباح

13 آذار/ مارس 2019

بالأرقام: 72% من حاملي الدكتوراه إناث.. وفرق المداخيل بين الرجل والمرأة "صادم!"

لبنان 24

13 آذار/ مارس 2019

كتبت صحيفة "الأخبار" تحت عنوان " "دورك ن" لـ"التنقيب" عن الباحثات": " 72% من منح الدكتوراه كانت من نصيب الفتيات في السنوات الثلاث الأخيرة، وفق إحصاءات برامج المجلس الوطني للبحوث اللبنانية، فيما 32% فقط من هؤلاء حظين بدعم مشاريعهن البحثية. ورغم أنّ 41% من الأساتذة الجامعيين في أكبر خمس جامعات لبنانية (تغطي 116 ألف طالب جامعي وتساهم في 90% من نتائج البحث العلمي في لبنان (من النساء، إلّا أن عدد العميدات في الجامعات "قليل جدا"، بحسب الأمينة العامة للجنة الوطنية لليونيسكو تالا الزين.

هذه الأرقام والمعطيات برزت، أول من أمس، خلال إطلاق المجلس الوطني للبحوث العلمية" المرصد الوطني للمرأة في الأبحاث" (دورك ن) لدعم وتطوير وضع المرأة اللبنانية في مجال البحث العلمي.

ويفترض أن يتولىّ المشروع المُمول من اليونيسكو "التنقيب" عن الباحثات. مديرة سياسات التنمية المستدامة في الأسكوا رلى مجدلاني أوضحت أنّ كثيرات من النساء تعملن في البحث العلمي من دون ربطه بسوق العمل، فيما أشارت عميدة كلية التربية في الجامعة اللبنانية تريز الهاشم إلى أن الإمكانيات المتاحة للرجال أوسع من النساء، "حتى مداخيل الرجال الذين لم يحصلوا على شهادة جامعية أعلى من مداخيل النساء اللواتي حزن على الشهادة ."

«دورك ن» لـ«التنقيب» عن الباحثات

الأخبار

13 آذار/ مارس 2019

72%من منح الدكتوراه كانت من نصيب الفتيات في السنوات الثلاث الأخيرة، وفق إحصاءات برامج المجلس الوطني للبحوث اللبنانية، فيما 32% فقط من هؤلاء حظين بدعم مشاريعهن البحثية. ورغم أنّ 41% من الأساتذة الجامعيين في أكبر خمس جامعات لبنانية (تغطي 116 ألف طالب جامعي وتساهم في 90% من نتائج البحث العلمي في لبنان) من النساء، إلّا أن عدد العميدات في الجامعات «قليل جدا»، بحسب الأمينة العامة للجنة الوطنية لليونيسكو تالا الزين.

هذه الأرقام والمعطيات برزت، أول من أمس، خلال إطلاق المجلس الوطني للبحوث العلمية «المرصد الوطني للمرأة في الأبحاث» (دورك ن) لدعم وتطوير وضع المرأة اللبنانية في مجال البحث العلمي.

ويفترض أن يتولىّ المشروع المُمول من اليونيسكو «التنقيب» عن الباحثات. مديرة سياسات التنمية المستدامة في الأسكوا رلى مجدلاني أوضحت أنّ كثيرات من النساء تعملن في البحث العلمي من دون ربطه بسوق العمل، فيما أشارت عميدة كلية التربية في الجامعة اللبنانية تريز الهاشم إلى أن الإمكانيات المتاحة للرجال أوسع من النساء، «حتى مداخيل الرجال الذين لم يحصلوا على شهادة جامعية أعلى من مداخيل النساء اللواتي حزن على الشهادة.»

من جهتها، ربطت الزين تراجع دور المرأة البحثي نتيجة «المهام التقليدية الملقاة بالكامل على عاتقها ما يصعب التوفيق بين مهام المنزل ومهام البحث العلمي». واللافت هو ما أشارت اليه الزين لجهة أن 26% من جوائز التميز حصلت عليها نساء «مع ملاحظة أن من تقدمن لهذه الجائزة نسبتهن 27% ما يعني أن نسبة الترشيح مساوية لما تقدمه المرأة». تنطلق الزين من هذه النقطة لتشير الى وجود مؤشرات جدية تدل على كفاءة المرأة وإحجامها عن المبادرة في الوقت نفسه. وقالت لـ «الأخبار» إنّ عدم إقبال النساء «قد يكون سببه تفوقهن نفسه، فهن مثاليات ومعاييرهن عالية جداً ومتطلبات جداً مع أنفسهن وهذا ما يفسر إحجامهن عن مناصب قيادية هن جديرات بتسلمها. »

وفق القيمين على المشروع، فإنّ خطة عمل المركز ستقوم على خمسة محاور: دراسة أحوال الباحثات وتشخيص المشكلات التي تعيق مساهمتهن الفعلية بإنتاج البحث العلمي (سيصدر على اثره «أطلس» يتضمن تحليل أوضاع النساء الباحثات مع توصيات لما يمكن عمله)، تثمين النتاج البحثي للمرأة اللبنانية وتعميمه من خلال مؤتمرات وندوات عمومية، تنمية قدرات الباحثات لتحفيز مسيرة علمية ناجحة، تخصيص برامج تمويلية لمشاريع الباحثات وتقديم منح توجيهية لإجراء أبحاث تتضمن بعداً يتعلق بالمرأة، وحث متخذي القرار في الجامعات والمراكز البحثية على اتخاذ إجراءات تتناسب مع تمكين المرأة الباحثة للتخفيف من وطأة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤثر سلباً على أدائها البحثي، خصوصاً عندما تعود المرأة بعد إجازة أمومة طويلة إلى البحث العلمي الذي يتقدّم بسرعة هائلة ويستوجب متابعة مستمرة، وهذا ما لا تلحظه أنظمة المؤسسات العلمية.

داوود في اطلاق المرصد الوطني للمرأة في الأبحاث: مشروع لتعزيز إسهام المرأة علما وبحثا ومعرفة

الوكالة الوطنية للإعلام

12 آذار/ مارس 2019

وطنية - أطلق المجلس الوطني للبحوث العلمية واللجنة الوطنية لليونيسكو، في مقر المجلس، المرصد الوطني للمرأة في الأبحاث "دورك ن"، في حضور وزير الثقافة الدكتور محمد داوود داوود وشخصيات أكاديمية وعلمية من مختلف الجامعات اللبنانية والمؤسسات البحثية.

الزين

واعلنت مديرة برنامج منح الدكتوراه في المجلس ومنسقة المرصد الدكتورة تمارا الزين الى ان هدف المرصد خلق ديناميكية حول المرأة الباحثة في لبنان لتعزيز مساهمتها العلمية. ما يساعد في تفعيل منظومة البحث العلمي بشكل عام، وفي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة، مشيرة الى ان "المرصد يتطلع عبر تفعيل دور المرأة الباحثة، الى الاستثمار الأفضل في البحث والابتكار والتنمية والى أن أثره العلمي ومردوده لن يقتصران على المرأة بل سينعكسان على المجتمع بجميع مكوناته."

اشارت الزين الى ان اعمال المرصد ترتكز على خمس محاور رئيسية: دراسة واقع الباحثات وإنجازاتهن ومساراتهن المهنية ومدى مساهمتهن في إنتاج المعرفة، تثمين انجازات المرأة اللبنانية الباحثة وتعميمها من خلال أنشطة تسلط الضوء على إسهاماتها، تنمية قدرات الباحثات الضرورية لتحفيز مسيرة علمية متميزة، تخصيص برامج تمويل لمشاريع الباحثات أو المشاريع التي تتضمن بعدا يرتبط بالمرأة، وحث متخذي القرار في الجامعات والمراكز البحثية على تعديل أنظمتها بما يتناسب أكثر مع تمكين المرأة اللبنانية الباحثة في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية .

جابر

ولفتت الأمينة العامة المساعدة في اللجنة الوطنية لليونيسكو رمزه جابر سعد الى أن منظمة "اليونيسكو" تولي أهمية كبيرة لتعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة في مختلف المجالات التربوية والعلمية والثقافية. فلاقت هذه المبادرة دعم المنظمة وتشجيعها من أجل تمثيل أفضل للنساء في مجال البحوث .

الحلبي

من جهته، أشار نائب رئيس اللجنة الوطنية لليونيسكو القاضي عباس الحلبي الى ان المرصد سيشكل منصة للتعاون بين مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والاقليمية والدولية والجامعات اللبنانية. وتشمل نتائجه الفورية رصد واقع الباحثات اللبنانيات وتحديد المشاكل التي تعيق مسيرتهن العلمية واستقطاب الكفاءات منهن ما يؤدي الى تطور وضع الباحثات اللبنانيات واعطاء الفرصة لهن لتحقيق دورهن كما يطمحن .

حمزة

وأكد أمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزه على ان ضعف وجود المرأة اللبنانية على المستوى القيادي يشكل خسارة لمجتمعنا ويحرم المؤسسات من رؤيتهن ومنهجهن المميز في الادارة والتطوير، مشددا على ان "مرصد "دورك ن" هو مبادرة لا تتنافس ولا تتعارض مع أي من الهيئات العامة والأهلية التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة والحد من الفوارق. اذ اتخذ المجلس قرارا بتوفير الامكانيات اللوجستية والمادية لدعم البحوث واعداد الباحثين ومكافأة وتقدير التميز والتمكين في المحاور العلمية الحديثة .

الوزير داوود

اعتبر وزير الثقافة الدكتور محمد داوود داوود أن المرصد مشروع رائد لتعزيز إسهام المرأة اللبنانية في حقل العلم والبحث والمعرفة، تقاطعا مع أهداف الأمم المتحدة حول النمو الدائم، وانسجاما مع المستوى العلمي المتقدم الذي بلغته المرأة اللبنانية في الحقول كافة.

واضاف: "ان اضطلاع المرأة بدور البحث العلمي، ليس منة أو مكافأة بل إنه أمر طبيعي ينسجم مع انتظام المجتمعات وارتقاء فكرة المواطنة.

طاولة مستديرة
تخلل حفل الاطلاق طاولة مستديرة حول شؤون المرأة الباحثة في لبنان ومعوقات عملها ورؤية المرصد في مواجهة التحديات وبلورة المبادرات والسياسات من أجل تمكين المرأة الباحثة في المجتمع اللبناني. شاركت فيها نائب رئيس جامعة القديس يوسف للبحث العلمي الدكتورة دولا سركيس، عميدة كلية التربية في الجامعة اللبنانية الدكتورة تيريز الهاشم، الأمينة العامة للجنة الوطنية لليونيسكو الدكتورة تالا زين ومديرة سياسات التنمية المستدامة في منظمة "الاسكوا" رلى مجدلاني .

=========ن.أ

ورشة عمل عن استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية

المدينة الإخبارية

12 آذار/ مارس 2019

المدينة نيوز :-نظم المركز الوطني للبحوث الزراعية بالتعاون مع البرنامج الفني في "الاسكوا" ورشة عمل بعنوان: مواءمة الاهداف الاستراتيجية للمركز الوطني للبحوث الزراعية للأعوام 2019/2023 مع اهداف التنمية المستدامة. وقال وزير الزراعة ووزير البيئة المهندس ابراهيم الشحاحدة خلال افتتاحه الورشة: إن المزارع الاردني يقدم انموذجا متطورا في الزراعات الحديثة، ولا بد من اعداد استراتيجية تكون لها نتائج واقعية تطبق مباشرة ويلمس اثرها المزارع.
واضاف ان المسؤولية التي تقع على عاتق البحوث الزراعية كبيرة، مشيدا بدور المركز في دعم البحث العلمي المستدام لخدمة القطاع الزراعي وباقي الاذرع التي تتبع للوزارة.
وشارك بفعاليات الورشة التي حضرتها سفيرة المملكة الهولندية في الاردن بربارة يوزياس، خبراء من المركز الوطني للبحوث الزراعية وخبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).
وقال مدير عام المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي الدكتور نزار حداد: إن الاستراتيجية جاءت استجابة لعدد من المتغيرات، اهمها صدور النظام المعدل لنظام المركز الوطني للبحوث والارشاد الزراعي، وما صاحبه من تغييرات وتعديلات في البنية والهيكل التنظيمي له.
واضاف ان الاستراتيجية أعدتها لجنة متخصصة بالتنسيق مع كافة الشركاء الاستراتيجيين للمركز وبدعم فني من الاسكوا لتتماشى مع اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن منظمة الامم المتحدة والتي تعمل المملكة على تحقيقها.
وتهدف الاستراتيجية الى تعزيز البحث العلمي الزراعي في سلاسل الانتاج النباتية والحيوانية؛ استنباطا وتعميما للتقنيات الحديثة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة للظروف المحلية، وتحسين مرونة النظم البيولوجية، وتعزيز دور التوازن البيئي الزراعي وتفعيل الاستشارات البحثية، ومناقشة الاهداف المرحلية لتعزيز فرص الامن الغذائي والانتاجية الزراعية.
وقالت المديرة التنفيذية لمركز الاسكوا للتكنولوجيا ريم النجداوي: إن البحوث الزراعية تمثل دعامة اساسية وتسهل نقل التقنيات والممارسات لتحسين الانتاج والانتاجية وسبل المعيشة، مشيرة الى ان لجنة الاسكوا تساند الدول الاعضاء في مسيرتهم التنموية ودعم العمل المشترك لتعزيز التكامل العربي، كما تعكف الاسكوا حاليا على مساندة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .
وتضمنت الورشة جلستين نقاشيتين حول نقاط التلاقي في استراتيجية المركز مع اهداف التنمية المستدامة، وفرص تطوير البحث العلمي الزراعي بالمشرق العربي، وعرض لحالة لبنان من المدير العام لمصلحة الابحاث العلمية الزراعية الدكتور ميشال افرام.
(--بترا)

أخبار الأردن : ورشة عمل عن استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية

أخبار أون لاين

12 آذار/ مارس 2019

ورشة عمل عن استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية

عمان 12 آذار (بترا)-نظم المركز الوطني للبحوث الزراعية بالتعاون مع البرنامج الفني في "الاسكوا" ورشة عمل بعنوان: مواءمة الاهداف الاستراتيجية للمركز الوطني للبحوث الزراعية للأعوام 2023/2019 مع اهداف التنمية المستدامة. وقال وزير الزراعة ووزير البيئة المهندس ابراهيم الشحاحدة خلال افتتاحه الورشة: إن المزارع الاردني يقدم انموذجا متطورا في الزراعات الحديثة، ولا بد من اعداد استراتيجية تكون لها نتائج واقعية تطبق مباشرة ويلمس اثرها المزارع.
واضاف ان المسؤولية التي تقع على عاتق البحوث الزراعية كبيرة، مشيدا بدور المركز في دعم البحث العلمي المستدام لخدمة القطاع الزراعي وباقي الاذرع التي تتبع للوزارة.
وشارك بفعاليات الورشة التي حضرتها سفيرة المملكة الهولندية في الاردن بربارة يوزياس، خبراء من المركز الوطني للبحوث الزراعية وخبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).(
وقال مدير عام المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي الدكتور نزار حداد: إن الاستراتيجية جاءت استجابة لعدد من المتغيرات، اهمها صدور النظام المعدل لنظام المركز الوطني للبحوث والارشاد الزراعي، وما صاحبه من تغييرات وتعديلات في البنية والهيكل التنظيمي له.
واضاف ان الاستراتيجية أعدتها لجنة متخصصة بالتنسيق مع كافة الشركاء الاستراتيجيين للمركز وبدعم فني من الاسكوا لتتماشى مع اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن منظمة الامم المتحدة والتي تعمل المملكة على تحقيقها.
وتهدف الاستراتيجية الى تعزيز البحث العلمي الزراعي في سلاسل الانتاج النباتية والحيوانية؛ استنباطا وتعميما للتقنيات الحديثة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة للظروف المحلية، وتحسين مرونة النظم البيولوجية، وتعزيز دور التوازن البيئي الزراعي وتفعيل الاستشارات البحثية، ومناقشة الاهداف المرحلية لتعزيز فرص الامن الغذائي والانتاجية الزراعية.
وقالت المديرة التنفيذية لمركز الاسكوا للتكنولوجيا ريم النجداوي: إن البحوث الزراعية تمثل دعامة اساسية وتسهل نقل التقنيات والممارسات لتحسين الانتاج والانتاجية وسبل المعيشة، مشيرة الى ان لجنة الاسكوا تساند الدول الاعضاء في مسيرتهم التنموية ودعم العمل المشترك لتعزيز التكامل العربي، كما تعكف الاسكوا حاليا على مساندة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
وتضمنت الورشة جلستين نقاشيتين حول نقاط التلاقي في استراتيجية المركز مع اهداف التنمية المستدامة، وفرص تطوير البحث العلمي الزراعي بالمشرق العربي، وعرض لحالة لبنان من المدير العام لمصلحة الابحاث العلمية الزراعية الدكتور ميشال افرام.
(--بترا)